بين الإصلاح المنشود والإفساد المقصود

في الروزنامة الدينية المغربية

الجزء {11}

أدوات الحسن الثاني في الإفساد السياسي

الفساد لذاته كخصلة في الحكم

تبين للقارئ بالملموس، من خلال ما تقدم من فصول، أن "الفساد" و"الإفساد" الدينيين ظلا مطلوبين لذاتيهما في نظام الحسن الثاني، وكونا السنام والعمود الفقري لمنظوريته في تسيير الشأن الديني، والحكم وتدبير السياسة.

ولعل من أبرز الدوافع التي ساقته سوقاً إلى ارتياد مثل هذه المهالك وهذه الشعاب الإبليسية التي لا يرتادها سوى شقي أو مطرود من رحمة الله، والتي ستفضي به في آخر المطاف إلى الجناية على نفسه أولاً، ثم على ذريته ثانية، ثم الشعب المغربي قاطبة، كون رصيده من التعاطف الشعبي في المخيال الجماعي للمغاربة، وغالبيتهم كانت فجر الاستقلال متدينة وفطرية، ظل يراوح الصفر المطلق، مقارنة مع ما ظل يحظى به والده: محمد الخامس رحمه الله ، وعلى أمية الأخير الدينية! وإلى اغتياله بدم بارد من طرف الحسن نفسه، وسكوت الطبقة السياسية عن ذلك، اللهم ما كان من قلة، ظلت تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، والخطب كبير، والمخاطر أكبر!، مع قلة الناصر والمؤازر، وظلت تلمح ولا تفصح، وتومئ ولا تُبين، ولدولة الظلم طغيان وصولان، والفالت من التهم حي، والقابع في دهاليز السجون ميت، اللهم ما كان من عبد الرحيم بوعبيد (الصورة الأولى)، لكن، بعد أن ذاق الإقامة الجبرية في ميسور من طرف الحسن نفسه، بعد أن اعترض بوعبيد على تقلبات الصنم بخصوص قضية الصحراء في نيروبي، ليورد إشارات، على احتشام في مذكراته التي كتبها هناك! وصنوه في الحزب: الفقيه البصري (الصورة الثانية)، الذي كان أكثر جرأة، وقصة السبحة التي سلمها محمد الخامس إلى صالح الكوزيني، قبل أن يدخل غرفة العمليات، ظنا منه أن العملية ستستغرق ربع ساعة تقل أو تزيد، إلا لتكتب نهايته هناك يوم الأحد، وهو يوم عطلة رسمية، وفي العاشر من رمضان عام 1380، الموافق 26 فبراير 1961، وهو شهر لا يقدم فيه أحد على عمليات جراحية أياً كان نوعها، ويؤجلونها، لغير ضرورة قصوى إلى ما بعد انقضاء شهر الغفران، ويتبعه الشاهد ودليل الإثبات: صالح الكوزيني بعد يومين!، على ما فضح المؤرخ السياسي المغربي عبد الكريم الفيلالي (الصورة الثالثة) في حوار له مع أسبوعية "الأيام" المغربية، بحسب ما تقدم لنا تفصيله في الجزء الرابع من هذه الحلقات.

وقد زاد من فجوة التباعد بين الحسن وبين الشعب، المعارضة الشديدة لشخصه من طرف الوطنيين، وخصوصاً المتدينين من بينهم، المطلعين على مجونه، والتي أذكاها وأججها بالطريقة التي عالج بها حوادث الريف سنة 1858، وهو ما وضعه على طرفي نقيض مع منطقة الشمال قاطبه، وإلى وفاته سنة 1999.

ويمكن إرجاع جذور هذه الغولية السلوكية التي طبعت عهده إلى ناحيتين:

أ) **التنشئة المغتربة**: حيث أسندت تربيته ومنذ طفولته إلى مربيات ومعلمين وأساتيذ أجانب، حتى أن **المعهد المولوي** كان يشرف عليه مدير فرنسي! ومعلوم أنه لا يوجد شيء أخطر على الطفل من تربية مغتربة، على طرفي نقيض مع الإطار المرجعي لأمته!

ب) **انعدام القدوة الصالحة**: حيث أن من أوكلوا بتعليمه من المغاربة في المعهد المولوي، تميزوا إما بالعتاقة في التفكير حال من كانوا يحفظونه القرآن، أو قلة الوعي الديني وتمثله في السلوك، حال معلمه في الرياضيات، **المهدي بن بركة** (الصورة الأولى من اليمين)، الذي لم يكن يخفي يساريته على ما كان وإلى تلك الفترة يعتبر في المحسوبين على اليسار من شاكلته، الدين، بمثابة **أفيون الشعوب**!، بحسب ما حفظ هذا الجيل المتهرئ من مقولة **كارل ماركس**، على عكس ما ظل يروج الأتباع والمغفلين لاحقاً دون معرفتهم بسيرة الرجل، التي لن تظهر على حقيقتها بالعرض وليس بالقصد، سوى بعد اغتياله من طرف مجرمين محليين ودوليين، لم يكن الوازع الديني، هم أيضاً من شيمهم!، وحال معلمه في الدين: **عبد الهادي بوطالب** (الصورة الثانية من اليمين)، الذي سيطرده محمد الخامس شر طرده من **المعهد المولوي** لتهتكه سنة 1948، لكن حين ولات مناص!.

وهي أمور طابعة ستظهر بصماتها التي لا تخطئها العين في سلوكه الشخصي، بحسب القول المأثور: **وكل إناء بما فيه يرشح**، حيث وجدناه لا يتورع من إظهار هذا السلوك، حتى وهو في المنفى مع والده في مدغشقر!

وقد ظل همه وشغله الشاغل في المنفى، ارتياد المراقص والملاهي الليلية، بينما الشعب يضحي ويسترخص الغالي والنفيس وتسيل دماء شهدائه بغزارة، ولا يفتأ ولا ينى من ترديد: الاستقلال ولا بد والملك يعود الغد، دون أن يدري، أن عودة

السلطان ستحمل معها فتاناً فوعياً، خطراً على السلطان نفسه، سيجعل الكثيرين منهم يندمون على لهجانهم ذاك وعلى الاستقلال ذاته، الذي سيرثه الخونة الجذريون والعملاء، الذين سيذيقون الشعب من المهانة والاحتقار، ما لم يخطر على الاستعمار ولا إبليس نفسه!

وما كان لينقطع عن مثل هذا السلوكيات، والتربية غلابه، على ما ألف وأشرب في الصغر، لنجده يجاهر بالخلق الداعر حتى بعد الاستقلال، حيث ظل يعاقر الزنا جهاراً، ويصاحب رفقاء السوء من أصدقائه المتهتكين، وفي عز مخاض الاستقلال، وليرتبط بعلاقة سفاحية مع الممثلة الفرنسية الشهيرة إتشيكا شورو (Etchika Choureau) (الصورة الأولى والثانية)، على مرأى ومسمع من الرباطيين، الذين لم تكن تخفى عنهم من أمور القصر خافية، بل وعلى مرمى حجر فقط من قصر والده، وليظل على ارتباط بها وإلى وفاته.

وسيعيد الكرة مع حفيدة وزير البريد المغربي اليهودي: ليون بنزكين (الصورة الأولى) لاحقاً، ليولدها لقيطان، بحسب ما ادعت عليه إحداهن في الجريدة الصهيونية " إيديعوت أهرونوت" (الصورة الثانية).

وعند هذا المنعطف، لم يجد بدا، وظهره إلى الحائط، من السحب من رصيد والده الرمزي، بمناسبة وبغير مناسبة، من أجل التغطية على مساوئه، والشِّقوة غلابة، والسمعة في الحضيض، خصوصاً عند أمثال شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي (الصورة الثالثة أعلاه)، الذي قدم المشورة لجده يوسف، وعمل على توطيد الحكم لوالده نفسه في كل ربوع المغرب للسمعة الطيبة التي كان يحظى بها لدى الجميع من أقاصي الجنوب إلى شماله، ومن شرقه إلى غربه.

وظل يستدر العطف بهذا الرصيد، بدموع التماسيح، مع أنه لا يشك لبيب، من خلال الملابسات التي دعت إلى إجراء العملية على انف محمد الخامس، يوم عطلة،

وفي المغرب بدل الخارج، بأنه هو من أجهز عليه بعزم وبسابق إصرار وبدم بارد، من أجل ملك زائل، في نزقة ماكيافلية ملفتة ما كانت لتخطر قط ولو على إبليس نفسه، و ليكتسب بفعلته الشنعاء تلك، لعائن الله والملائكة والناس أجمعين وإلى يوم يبعثون، حاجزاً لنفسه مقعداً خالداً في النار، ومتنعماً بأضعاف مضاعفة من العذاب، مع إخوان له في الشِّقْوة قديماً وحديثاً من شاكلة: فرعون، وهامان، وقارون، والحجاج بن يوسف....!

ولم يقتصر الإفساد في فترة حكم الحسن الثاني على الجانب الديني ورجالاته فقط، بحسب ما أخذ عنه القارئ نظرة مجملة فيما تقدم لنا من فصول، وإنما عمل بجد على تعميم الفساد ليشمل كل مرافق الدولة، صَعداً من: المؤسسات القضائية، والأمنية، والعسكرية، والعمومية، ...الخ. ونزولاً إلى مستوى أعوان السلطة ومقدم الحي، اللذين أجحف بإنسانيتهم أيما إجحاف من جهة ما يتقاضينه من راتب هزيل، ما كان ليكفيهم لتلبية الخمس من كلفة معايشهم، ليندفعوا مرغمين إلى تدبير حاجاتهم الأساسية من السكن والمأكل والمشرب والملبس إلخ.، بطلب الرشاوى من المواطنين رغبة أو ورهبة.

ويكفي المرء أن يتعود على إدخال هذا السحت، الذي قلما يدفعه المواطنون عن طيب خاطر، في جوفه ويطعمه بطون أهله وذريته، ليصبح أسيراً مدمنا له، وطالباً للاستزادة منه، في دورة جهنمية تتغذي على نفسها، بطلب الرشوة ممن هم في حاجة إلى خدمة ضرورية، وإعطائها مرغمين بدورهم لمن هم فوقهم رتبة في التراتبية الإدارية أو العسكرية، إلى درجة أن صار بإمكان المرء أن يصدر حكماً موضوعياً وباحتمالية كبيرة على فساد مسئول كبير في جهاز الدولة، ودرجة فوعته الإفسادية، فقط من ملحظ تراتبيته ضمن هرم السلطة ومدى القرب أو الحظوة التي له عند رأس الهرم: الطاغوت الحسن الثاني.

وهي نمطية سلوكية في الانبطاح تَوَخّى الحسن من ورائها ترويض المقربين على القابلية للامتهان وللاستعباد، بحيث يتأسى به فيها كل فرد فرد ضمن الهرم، ليوزعوا هم أيضاً مودتهم بدورهم بالجملة وبالتقسيط على من هم دونهم رتبة في التراتبية الهرمية متقمصين لأنفسهم أدوار الطواغيت النسبية الصغار، كل على مقاسه وعلى قدر الحال، وبحسب مستواه وتموقعه!

ولئن كان العرف الغربي الحديث، قد عرف الفساد السياسي بأنه:

إساءة استخدام السلطة الحكومية لأهداف غير مشروعة، لتحقيق مكاسب شخصية.

فلا شك أنه تعريف قاصر جداً عن الإحاطة بحقيقة الإفساد كما تطور على يد المخزن المغربي عبر التاريخ ، فما بالك بالتركيبة الجهنمية التي صارت له، بعد الإضافات التي أضافها الحسن الثاني إلى هذه الممارسات القروسطية، المتنافية كل المنافاة مع متطلبات الحاكمية في الإسلام.

فالسلطان في عهد سلاطين الدولة العلوية الأولى، وحتى آخرهم المولى عبد الحفيظ، ظل يتأسى في الحكم بالأنموذج المتقادم لقاضي القضاة في الدولة العباسية: أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي (364 هـ/974 م– 450 هـ/1058 م) في كتابه: "الأحكام السلطانية".

لكن، وبالرغم من كون السلطان في هذا النموذج ظل يحتكر ويجمع كل السلط في يده، وقلما كان يفوض منها شيئا إلى غيره، إلا أنه ظل يراعي، مع ذلك، ولو شكلياً، أعرافاً وقواعد وتقاليد، كان جماع مفعولها يعمل في بعض الأحيان، وليس كلها، على الحد من هذه السلطة المطلقة والتخفيف من وطأتها على الشعب.

وقد تمحورت هذه الممارسة حول طرق تسلم الحكم، التي لم تخرج في العرف الإسلامي المتأخر، ما بعد الحكم الراشدي سنة 40 للهجرة، على ثلاثة صور:

أ) **البيعة** من طرف ما أطلق عليهم في التاريخ اسم: "أهل الحل والعقد".

وهي ممارسة فنوية وليست تمثيلية، وتستبطن أصلاً أمة أمية جاهلة بالدين في أغلبها وفي حكم القاصرين أو الرعاع، الذين لا يستقلون برأي في حاضرهم أو في مستقبلهم، وينوب عنهم، دون الرجوع إليهم أو حتى استشارتهم مباشرة، بحكم أميتهم والحجر المنصوب عليهم، زمرة من الأعيان ووجهاء النظام ممثلين بقواد الجيش الكبار، ورجالات الدولة النافذين، والأسر الكبيرة أصحاب الحظوة لدى السلطان، والذين خدمت أسرهم الدولة لعقود إن لم يكن لقرون، وبعض أشباه العلماء أو أشباه القضاة الذين، ظلوا بدورهم يتوارثون هذه الخطط أباً عن جد، وقلما كانوا يستقلون بأمورهم ليفتوا بما يُمليه عليهم دينهم وضمائرهم، للمحاذير المصاحبة التي تنقطع دونها الرقاب، فيكتفون إبراءاً للذمم، بتذييل البيعة الصورية بتوقيعاتهم!.

وهي ممارسة ظلت لقرون تُفرغ الشورى الحكمية الواردة في القرآن من مضمونها وتجعلها صورية وشكلية بالأساس، ومنذ دولة بني العباس.

ب) **الاستخلاف أو العهد**: حيث يعهد حاكم سابق للاحق بالحكم من بعده. وتكمن آفة هذا النظام في فرض جيل سابق لنوعية حكمه ولنظرته إلى الأمور على جيل لاحق، لا تتطابق في الغالب مصالحهما

وهو أمر، وإن كان قد جرى به العرف في التاريخ وله شاهد من عهد الخليفة الأول أبي بكر الصديق، بالخلافة من بعده لعمر بن الخطاب، الخليفة الثاني، رضي الله عنهما ، إلا أن الممارسة التاريخية، ستثبت

بما لا يدع مجالاً للشك استعمال هذا النوع من العهد في غير محله من طرف كل اللاحقين، حتى استحق الترك.

ت) تولي الحكم بالغلبة والقهر: وهي من دون موارية أسوأ طريقة لتولي الحكم من جهة الممارسة والتطبيق، للشرور المصاحبة له من المهد إلى اللحد، بحيث لا يمكن اعتباره إسلامياً بحال ولو من جهة المجاز.

لكن، وبالرجوع إلى الممارسة المغربية عبر التاريخ لتسلم مقاليد الحكم، فقد وجدناهم أضافوا بعض التنويعات على هذه الممارسات الثلاث، وإن لم يكن لهم السبق فيها لحصول نظائر لها في الشرق الإسلامي حال:

ث) العقد لرجل ليست له عصبية، مثلما حصل مع إدريس بن عبد الله الكامل، عندما قدم إلى المغرب سنة 170 هـ ناجياً بنفسه من وقعة فخ بالحجاز التي ثار فيها مع إخوته وبعض العلويين ضد دولة يني عمومتهم من العباسيين، وهي حالة لم تتكرر في المغرب سوى مرتين وبنجاحات متفاوتة:

الأولى: مع ابن إدريس الأول المباشر: إدريس الثاني من جاريته كنزة البربرية،

والثانية: مع حفيده البعيد أبي علي: محمد بن علي بن عمران[1]، نقيب الأشراف بالمغرب، المعروف ب الشريف العمراني (ت: ما بعد سنة 899 هـ)، الذي عقد له أهل فاس البيعة سنة 870 هـ/1465 م، بعد اغتيالهم لأبي محمد عبد الحق بن عثمان المريني (1421-1465 م) آخر سلاطين هذه الدولة. وكان هذا الأخير قد استطاع أن يتخلص من أقربائه الوطاسيين بعد أن أقام لهم مذبحة كبيرة سنة 864 هـ/ 1458 م، إلا أن أمره لم يستقر. وظل العمراني هذا سلطاناً على المغرب من سنة 869/ 870 هـ وحتى سنة 875 هجرية عندما أطاح به الوطاسيون، ليلتحق بعمّه مبارك بن عمران بن عبد الواحد[2]، ببلدة البيضاء بتونس عام 899 وليدركه أجله هناك.

---

[1] ونسبه كالتالي : محمد بن علي بن عمران، بن عبد الواحد، بن أحمد، بن علي، بن يحيى، بن عبد الله، بن محمد، بن علي، بن حمود، بن يحيى، بن يحيى، بن إبراهيم، بن يحيى، بن محمد، بن يحيى الجوطي، بن القاسم، بن إدريس الأصغر، بن إدريس الأكبر، بن عبد الله الكامل، بن الحسن المثنّى، بن الحسن السبط، بن الإمام علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه وفاطمة الزهراء بنت رسول الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم.

[22] و مبارك بن عمران هذا انتقل وأهله من مدينة فاس أواخر القرن التاسع الهجري إلى تونس و أقاموا بها مدة من الزمن، ثم رجع البعض منهم مرة أخرى الى فاس أيام الدولة السعدية و سموا **بالتونسيين**، بينما أقام الباقون في صحراء بني راجع بتونس. وقد توفي مبارك بن عمران في الصحراء، واقام له القبوريون، على ما آل إليه الإسلام المتأخر، ضريحاً في وادي أبي الحيران قرب عوينة ونين بالحمادة الحمراء على ضفة الوادي المذكو، حيث ظلت تقام له زيارات ويدعون له الكرامات على ما اعتاد الشرك الجني المغاربي. وسيحصل لأحد أحفاد هذا الأخير ما حصل لابن أخيه نقيب الأشراف بفاس. إذ سيتمكن: محمد، بن عثمان، بن مبارك، بن عمران، الذي اشتهر بلقب الفاسي لأنه كان تاجراً بين فزّان والمغرب. سنة 957 هـ / 1550 م من تأسيس دولة في منطقة فزّان اتخذ عاصمة لها مدينة مرزق، وضمت عدة عمالات مثل: زويلة، وسوكنة، وقطة في منطقة الشاطئ، القلعة، وتكركيبا في وادي الحياة، وغات، وغدامس،و القطرون. ولا زالت بقايا دولتهم تتمثل في العديد من القلاع والقصور والمساجد في منطقة فزّان. وقد امتدت هذه الدولة جغرافياً إلى وسط تشاد ووسط النيجر،

ج) **العقد لأمير متغلب من نفس الدولة، مع وجود سلطان قبله**، قد يكون أخاه، أو أحد بني عمومته، بتأييد من قواد الجيش الأقوياء أو الوزراء النافذين، حال ما حصل في العصر المريني وفي عصر الدولة العلوية أيام المولى إسماعيل، حيث عبث جيش البخاري بالملك، يولي ويعزل بحسب ما يظهر له من مغنم زائل، وحال البيعة التي تمت للمولى عبد الحفيظ ضداً على أخيه المولى عبد العزيز.

ح) **العقد لأحد من أقرباء السلطان المتوفي**، من طرف أهل الحل والعقد، لم يطلبه ولا ترشح له.

خ) **العقد لأحد قرابة السلطان، من السلطان نفسه**، لخصال رآها فيه، حال ما فعل السلطان المولى سليمان، مع عبد الرحمن بن هشام، الذي ارتضاه من جهة تعبده وسمو همته.

وعدا في البيعة الحفيظية المشروطة، التي بويع بها السلطان المولى عبد الحفيظ، إبان تكالب الاستعمار الفرنسي على المغرب، فلم تخرج البيعة في **الدولة العلوية الأولى** ما قبل عبد الحفيظ، عن **النمط الثالث المتغلب**، أما **الدولة العلوية الثانية** التي تبدأ بالسلطان يوسف بن الحسن الأول، فقد لعب فيه العامل الأجنبي الدور المحوري، واستغني عن طلب رأي العلماء أو المغاربة طراً!.

وما يلفت النظر بخصوص البيعة الحفيظية ذاتها، التي تقول ديباجتها بتسليم الشعب بموجبها للسلطان مقاليد الحكم على أساسها، بشروط عامة منها أنها:

1) تمنع عليه التشريع في قواطع أمور الدين،
2) وتلزمه بمشورة العلماء في أية نازلة أو مدلهمة طارئة تهم البلاد،
3) وبالعمل على الحفاظ على وحدة البلد واستقلاله واسترجاع ما احتل منها،
4) وإلغاء أوفاق الجزيرة الخضراء، التي مكنت للأوروبيين من التدخل في شئونه،

فقد لعب فيها الجيش المخزني المتذمر من تدخل المستعمرين الدور الرئيس.

ومن هنا يتبين أن البعد التشاركي في عقد البيعة، ظل مغيباً طوال عهد الدولة العلوية الأولى، بصفتها دولة **قائمة على القهر**، بحسب منطق الأشياء، من جهة المرحلة والظروف التاريخية، والجغرافية المغربية الوعرة، والمناخ المتقلب، ووعورة المسالك، ... قبل أن تكون دولة مؤسسات بالعرف الحديث، التي لن ترى النور سوى مع قدوم المستعمر الفرنسي الذي عالج كل الإشكالية المزمنة للمخزن المغربي بشكل جذري.

واستمرت في عقب المؤسس لمدة ثلاثة قرون، تحمل اسم بدولة (أولاد امحمد) إلى أن أطاح بها العثمانيون، الذين ظلت معهم في حروب مستمرة، سنة 1229هـ / 1813 م، لتصبح فزّان تابعة للولاية العثمانية في طرابلس. أنظر: "الأشراف العمرانيون في ليبيا" على هذا الرابط: {http://www.imamreza.net/arb/imamreza.php?print=1816}.

لابد لكل بيت من حارس يحميه

ولئن كانت كل أنواع الأنظمة السياسية معرضة لطروء الفساد السياسي عليها، كسنة من سنن الكون، طال الزمن أم قصر، ما لم تكن هناك توعية شعبية مستديمة في البيت والمدرسة والشارع، واستحداث مؤسسات من أجل الإشراف المستمر على كافة أجهزة الدولة ودواليبها من طرف كل أفراد الشعب، من دون حجر أو حواجز، فمؤسسة المخزن، لم تكن فقط معرضة للفساد والإفساد الطارئ، بل هي ظلت حاملة وحبلى به منذ نشأتها.

لذلك، رأينا أن مظاهر الفساد لم تقتصر على الجانب الديني، وبالبشاعة التي اخذ القارئ عنها فكرة مجملة، وإنما طالت أيضاً باقي الجوانب الأخرى، أن الإفساد الديني، إنما جاء كخطوة من أجل توليفه، مع الفساد العام، كي لا تظهر المفارقة الضدية، بين ما يدعو إليه الشرع، وما هو حاصل على الأرض من شاكلة:

- تفشي الرشوة، والمحسوبية، والابتزاز، واستغلال النفوذ، واللجوء إلى الاحتيال في المعاملات، ومحاباة الأقارب، والاتجار بالمخدرات، والمساهمات في الحملات الإنتخابية بالأموال المشبوهة، وغسيل الأموال، وتشجيع الدعارة، وانتشار الفقر، واستئثار الفئات القليلة الفاسدة في أغلب الأحوال بالقوة والنفوذ وبأكبر نصيب من الدخل الوطني العام، وانعدام الشفافية، والحجر على حرية الرأي ومصادرته، وإغلاق الصحف ومتابعة الصحفيين الأحرار بسبب وبغير سبب، بغية إلجامهم، ومحاصرة جرائدهم في المطابع وبالحجز بغية الدفع بهم إلى الإفلاس، وحتى مغادرة الوطن، حال ما حصل، مع الجامعي مدير جريدتي "لوجورنال" باللغة الفرنسية و"الصحيفة" بالعربية، ومع أحمد رضا بنشمسي بجريدتيه: "تل كيل" باللغة الفرنسية، و"نيشان" بالعربية والدارجة، وعلى المرابط قبلهما، وإفساد العمل السياسي بتفريخ الأحزاب من طرف الدولة، والإبقاء على الوضع السياسي المتعفن الراهن بضخ الأموال العامة لتمويل حملات أحزاب شائخة ومترهلة وانتهازية لا مصداقية لها، ليضمنوا لأنفسهم الاحتفاظ بمناصبهم ونفوذهم و رواتبه، وتركيز السلطة بيد صناع قرار غير مسئولين أمام الشعب، بدعوى أن هذا النظام في الحكم يتوافق مع مطلب الشرع!، بينما هو ابعد ما يكون عنه روحاً وممارسة بُعد الثريا!، ضعف المساءلة وانعدام الإدارة المالية الملائمة، انتشار الأمية بين المواطنين، وبالتالي عدم قدرة الرأي العام على إنتقاء الخيارات السياسية، تشجيع اقتصاد الريع من خلال توزيع رخص النقل على بعض المحظوظين، دون سواهم، وتفويت الأراضي ومقالع للرمال لبعض المتنفذين، ليغتنوا من ريعها، من دون بذل أي جهد، بينما تفتقر جماعات محلية إلى التمويل الملائم، .....

و كلها مفاسد تعتبر هيكلية في مثل هذا النظام، ومن تحصيل الحاصل.

تأثيرات الفساد السياسي على دولة محصلة الصفر

لذلك، ومن أجل أخذ فكرة عامة وتفصيلية عن كيفية اشتغال الفساد الهيكلي في المغرب الحالي، فيكفينا تتبع الخيوط الرابطة بينه وبين استغلال النفوذ من طرف عوائل نافذة فيه، على ما حققنا في مقالة بالفرنسية على

هذا الموقع تحت عنوان: "الأوليجارشية والرداءة بالتثليث" (L'Oligarchie et la Médiocrité en trio)، لم يتسع وقتنا لترجمتها إلى العربية، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

ويمثل هذا الفساد البنيوي المتعدد الوجوه في الدولة، تحدياً كبيراً في وجه أية تنمية مستديمة، ما لم يقضى عليه جذرياً بتغيير بنية النظام، إلى درجة أن بعض المظاهر التي قد توحي بوجود أوراش لمشاريع كبيرة وضخمة من جهة التمويل، التي قد تصل إلى عدة مليارات من الدولارات، حال مشروع تهيئة ضفتي أبي رقراق، ومشروع المرسى الكبير بطنجة، وغيرهما من المشاريع، قلما تخلوا من ظلم كريه ومن استغلال فاحش، من طرف الشركات الكبرى التي غالباً ما يرسو عليها الاختيار، بالرشاوى وليس من خلال المناقصات.

وناهيك بمن انتزعت منهم أراضيهم بدعوى المصلحة العامة، بينما لهفها متنفذون قريبون من سدة القرار، يضيفون إلى دثارهم ثروات نزلت عليهم هبة من السماء في عرفهم في غفلة من الزمن وأهله، إلى درجة أن قبائل بالشمال، لم يكتف المتنفذون من نزع أراضيهم منهم فحسب، بل وحتى المقبرة التي كانوا يدفنون بها موتاهم، بعد مغادرتهم لهذه الدنيا، التي لم ينالوا منها حظاً، إلى درجة أن لم يبق لهم من خيار سوى الإلقاء بموتاهم إلى المضيق نفسه وربما في حاويات!.

فهذه مشاريع، وعلى ضخامتها، لم تحمل للمواطنين بشرى بالخروجً من ضائقتهم المزمنة وتطليق الفقر بالطلاق الثلاث، بإيجاد شغل شريف، بل سلبتهم المشاريع حتى مدافنهم!.

وهو نظام، وكما تبين لنا، من خلال هذه النظرة البازية الشمولية، يقوض الشورية الحكمية، ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي، ويعطل القضاء، معرضاً سيادة القانون للخطر المفضي بدوره إلى

استشراء الفساد في الإدارة العامة، مع ما يترتب عن ذلك من توزيع غير عادل للموارد والخدمات، بين مختلف القطاعات على المستوى المحلي ومختلف الجهات على المستوى الإقليمي.

مسك الختام

وإلى هنا، أكون أخي السائل، قد أجبت، بما ظهر لي، على بعض ما جاء في سؤالكم، راجياً أن أكون قد لامست المقصود عن قرب، والله من وراء القصد.

انتهى